

349.297:D58hA

الدمياطي، شمس الدين أحمد بن محمد •

حاشية ... على شرح الورقات للمحلي

July 12 - 2 . 10

349.297

D58hA

١٩٩

حاشية

العالم العلامة والخبر الفهامة وحيد عصره

وفريد دهره الشيخ

أحمد بن محمد الدمياطي

علي

شرح الورقات

في أصول الفقه للإمام جلال الدين المحلى

رحمهما الله آمين

وبها مشها الشرح المذكور

طبع بمطبعة

مُصطَفَى السَّبَّابِي الحَيَلْبِي وَأَوْلَادِهِ بِمَصْرَ

59790

وبشرطه محمد امين عمران

محرم - ١٣٤٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
أما بعد (فهذه ورقات)
قليلة

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الأوصال * وظهر فرعه وخصه بالكتاب العزيز
المجيز للفحول * وآناه جوامع الحكم فهي سنته الغراء * وبين أحكام الشرع وبقايتها السعادة دنيا
وأخرى * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بصحيح الأعمال * وأداء الفروض
والمندوب وتعاطى في معيشته الحلال * واجتنب فاسد الأمور ومكر وهاتها وامتنع من الحرام *
فاستباح الجنة فيسعادة من حباه مولاه بالا كرام * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخاتم على
التفقه في الدين * المؤيد بالدلائل القطعية وواضحات البراهين * صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين
من الأنداس * وأصحابه المجعدين على الحق فكان اجماعهم من أعظم الدلالة مع الاستصحاب والقياس *
(و بعد) فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد
ابن محمد الديميطي الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة تعمد الله بالرحمة والرضوان على شرح
ورقات أبي المعالي امام الحرمين للشيخ جلال الدين المحلي أنزل الله عليهما سبحانه رحمة وأسكنهما
بجوارحة جنته جردتها بامر من خطه بهامش نسخته حين قراءته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة
بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخته مطولة مختصرة منقحة معتبرة ، وأسأل الله أن ينفع بها كما نفع
بأصلها وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم انه جواد رءوف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
أى بكل اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف بكمال الانعام أو بارادة ذلك أبتدىء أو أولف، ملتبسا
متبركا أو مستعينا ، واقتصر على البسملة لحصول الحمد بها فانها تتضمن نسبة الجليل اليه تعالى على الوجه
المخصوص ، وافتتح بها لانها من أبلغ الثناء وجد الفضلاء ولهذا ا كتفى بها الامام البحارى في أول
صحيحه ، وترك الصلاة اختصارا ويحتمل أنه أتى بها لفظا * والحاصل أن الذى يجمع البسملة والحمدلة
والتشهد ذكر الله تعالى وقد حصل بالبسملة (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التأليف فلاشارة
الى ما فى الذهن أى مفصل هذا الجمل وورقات وان كانت بعد التأليف فاما أن تكون الى ما فى الذهن
أو الى ما فى الخارج أى النقوش (قوله ورقات) صنفها الامام العالم العلامة أبو المعالي عبد الملك بن
يوسف بن محمد الجويني العراقي الشافعي ، ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة جاور بمكة والمدينة أربع
سنين يفتى ويجمع طرق الشافعي ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية فخطب بها
وجلس للوعظ والمناظرة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فعمره نحو تسع وحبس سنة ، وأغلقت
الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة ، ونسب للحرمين لجاور بهما كدفاني
السنوانى على عبد السلام ، وفي حاشية شيخنا على كفاية العوام ولقب بذلك أى امام الحرمين لانحصار افتاء
الحرم المكي والمدنى فيه ثم ان قوله ورقات فيه مجاز علاقته المجاورة وهو على تقدير مضاف أى ذات
ورقات (قوله قليلة) هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام مفتي الانام و بهية
العلماء اعلام جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي ، ولد سنة احدى وتسعين وسبعمائة ، ومات اول يوم
من سنة أربع وستين وثمانمائة فعمره نحو أربع وسبعين سنة ، وانما صرح بقوله قليلة مع فهمه من

جمع القلة تنشيطا للمبتدئ ولثلايتوهم خروجهم عنه إذ قد يستعمل للكثرة (قوله) تشتمل على معرفة صفة أو خبر ثان أو استئناف أى تحتوى أو تستلزم (قوله فصول) أى أنواع من المسائل وسمى كل نوع فصلا لانفصاله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول أى كائنة تلك الفصول من جملة أصول الفقه أى بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة السمعية من الكتاب والسنة والاجماع من حيث اثبات الأحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله) ينفع بها المبتدئ وغيره) انتفاع المبتدئ بها يكون بالتعلم وانتفاع غيره بالتذكري لما عنده أو بجمعه أصول المسائل الكثيرة المشتتة في ذهنه بعبارة مختصرة قريبة الى الذهن (قوله أى لفظ أصول الفقه) بين به أن المشار اليه لفظ أصول الفقه بقرينة الاخبار عنه بمؤلف والتأليف كالتركيب من خواص الالفاظ وحينئذ ففيه استخدام لانه ذكر أصول الفقه بمعنى الفن ثم عاد عليه اسم الاشارة بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أى بحسب الاصل والافعال المشار اليه مفرد لانه لقب على الفن المخصوص (قوله من جزئين الخ) فيه نظر لان له جزءا آخر وهو الصورة أعنى اضافة الأول والثاني فحينئذ أصول الفقه أدلة من حيث هى أدلة ، وبجواب بانه تركه إما لعسر فهمه على المبتدئ أو للاستغناء عن بيانه (قوله من الافراد المقابل للتركيب) دفع به ما يقال وصف الجزئين بالافراد غير صحيح بالنسبة للجزء الاول بانه جمع لا مفرد * وحاصل الدفع أن الافراد الموصوفين من الافراد المقابل للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لامن الافراد المقابل للجمع أى والتثنية واقتصر على الجمع لانه محل التوهم ويطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف والشبيه به (قوله يعرف بمعرفة ما ألف منه) فيه جر يان الصلة على غير الموصول ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله ما بنى عليه غيره) أى شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ما بنى على غيره (قوله وفروع الفقه) من اضافة البيان أو الاعم الى الاخص (قوله لاصوله) هى الأدلة الاجمالية أو الأدلة مطلقا (قوله وهو الفهم) أى لمادق وغيره ، وقيل اسم لمادق فلا يقال فقهاء ان السماء فوقنا يقال فقه كفهم وزنا ومعنى وفقه كفتح اذا سبق غيره فى الفقه وفقه ككرم اذا صار الفقه له سجية (قوله وهو معرفة الاحكام الشرعية) أى التهيؤ لمعرفة بان يكون عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأى حكم أراد وان لم يكن حاصل بالفعل كالامام مالك حين سئل (قوله التى طريقها) أى طريق ثبوتها وظهورها صفة لمعرفة وقوله الاجتهاد هو بذل الوسع فى بلوغ الغرض (قوله كالعلم) أى كتهيؤ العلم (قوله فى مال الصبي) أى أو صبية بل لفظ الصبي يشمل الصبية كما نقله الاسنوى عن اللغة (قوله فى الحلى المباح) أى حلى امرأة لا سرف فيه بخلاف الحرام حلى رجل لاستعماله والمكروه كضبة اناء كبيرة حاجة أو صغيرة لزينة (قوله بمعنى الظن) هو التصديق الراجح والاضافة حقيقية ولا اشكال فى استعمالها فى التعريف بهذا المعنى اما لانها حقيقة عرفية لمن ذكر واما لانها مجاز مشهور لهم أو عليه قرينة واضحة وهى التقييد بحصولها عن الاجتهاد لانه انما يفيد الظن وانما يقال فالمعرفة العلم بمعنى الظن ولم يقل فالمعرفة بمعنى الظن لانه لم يشتهر اطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام المرادة فيما ذكر سبعة) أى فى التعريف المتقدم وأظهر فى محل الاضمار ايضا للمبتدئ (قوله سبعة) فيه أن الفقه منه الا أن يؤول كلامه بان المراد ان هذه السبعة من جملة الاحكام المرادة وانما أسقط من الاحكام التكليفية خلاف الأولى جريا على طريقة المتقدمين الذين لا يثبتونه ، وأما المتأخرون المثبتون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جائز ان ثبت نهى مقصود فهو المكروه وان ثبت نهى غير مقصود أى مستفاد من الامر

ذكر (سبعة الواجب والمندوب والمباح والمحذور والمكروه والصحيح والفاقد) فالفقه العلم بالواجب والمندوب الى آخر السبعة

أى بان هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا الى آخر السبعة

بضده فهو خلاف الاولى (قوله فالواجب مايثاب الخ) أى قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجباً عيانياً أو كفايياً (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هى حثية تقييداً لا حثية تعليل كقولك النار من حيث انها حارة تسخن أى لا باعتبار وصفه بالصحة أو البطلان ومنه يعلم أن هذه الأقسام متداخلة لا متباعدة كصلاة الفرض فى محل مغضوب أو فى الحمام مثلاً ولا منافاة بين الإثابة والمعاقبة لانهما باعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال ان ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز جملة اضافته على الجنس أو العهد الذهنى (قوله والندوب) أى المندوب اليه أى المدعو اليه فيه الحذف والايصال وأورد على التعريف الاذان فانه اذا أطبق أهل البلد على تركه قوتوا وعوقبوا فى الدار الآخرة ، وأجيب بأنه من حيث التهاون بالدين لاسمياً شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً (قوله أى ما لا يتعلق الخ) انما قال ذلك لرد ما قيل ان كلاماً من الإثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جائز إذله تعالى أن يفعل ما يشاء حتى اثنابة العاصى وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الإثابة والمعاقبة أفاده سم (قوله والمحظور) ويسمى حراماً ومعصية وذنباً ومن جوز اعنه ومتوعد اعليه أى من الشارع ويسمى حراماً أيضاً فى الصحاح الحظر الحجر وهو خلاف الاباحة والمحظور المحرم (قوله امثالاً) بأن كف نفسه عنه لداعى نهى الشرع وانما قيده احترازاً عن تركه لنحو خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا ان تركه بلا قصد شئ (قوله ويعاقب على فعله) أى يقع العقاب فى الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر ، قال فى الجوهرة :

فان يثبنا فبمحض الفضل * وان يعذب فبمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافيه أن فعل مفرد مضاف لمعرفة فيم لانه يجب بمثل ما تقدم من أن الاضافة للجنس أو العهد الذهنى (قوله ويترتب العقاب) أى استحقيقه على فعله بأن ينتهض فعله سبباً للعقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقيقه وجوده بالفعل ألا ترى أنك تقول زيد يستحق القضاء أو الافتاء أو التدريس مع انه ليس متلبساً بواحد منها (قوله والمكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه نهى مخصوص وما كان نهى غير مخصوص كالنهى عن ترك الندوبات المستفاد من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الاصولى وان خالف بعض متأخرى الفقهاء ومنهم المصنف نفصوا المكروه بالاول وسموا الثانى خلاف الاولى (قوله والصحيح) هو لغة السليم (قوله النفوذ) هو بالمجمعة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرى أى بان يوصف بالنفوذ يصح اصطلاحاً أن يقال انه نافذ (قوله ويعتبه) بأن يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً أن يقال انه معتبه فاذا قيل هذا البيع صحيح أى نافذ ومعتبه ويترتب عليه حل الانتفاع بالمبيع وهذا النكاح صحيح أى يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته (قوله عقداً كان الخ) والعبرة فى العبادة بظن المكاف فلوصلى على اعتقاده أنه متطهر فبان محدثاً فالصلاة صحيحة وان لزم القضاء ، والعبرة فى المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه ظاناً بحياته فبان ميتاً صحح البيع (قوله والباطل) هو افة الذاهب وهو الفساد سواء فى صور منها الحج فانه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد بالوطء ويلزمه اتمامه (قوله اصطلاحاً) أى بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقصته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضاً لغة (قوله وليس كل علم فقها) أى بالنسبة حيثئذ العموم والخصوص المطلق كما بين الانسان والحيوان ويقال أيضاً كل فقيه عالم وليس كل عالم فقيهاً اذ القاعدة أنه كلما وجد الاخص وجد الاعم ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة المعلوم) فيه دور لان المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم الا بعد معرفته ولا يعرف العلم الا بعد معرفة المعلوم لانه أخذ فى تعريفه

وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يزيد ويترتب العقاب على تركه كما عبر به غيره فلا ينافى العفو (والمندوب) من حيث وصفه بالندب (مايثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح) من حيث وصفه بالاباحة (ملا) يثاب على فعله وتركه (ولا يعاقب على تركه) وفعله أى ما لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب (والمحظور) من حيث وصفه بالحظر أى الحرمة (مايثاب على تركه) امثالاً (ويعاقب على فعله والمكروه) من حيث وصفه بالكراهة (مايثاب على تركه) امثالاً (ولا يعاقب على فعله والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ ويعتبه) بأن استجمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة (والباطل) من حيث وصفه بالبطلان (ملا) يتعلق به النفوذ ولا يعتبه (بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة والعقد يتصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة تتصف بالاعتداد فقط اصطلاحاً (والفقه) بالمعنى الشرعى (أخص من العلم) لصدق العلم بالنحو وغيره فشكل به علم وليس كل علم فقها (والعلم معرفة المعلوم) أى ادراك ما من شأنه أن يعلم

(على ما هو به في الواقع)

كادراك الانسان بأنه حيوان ناطق (والجهل تصور الشيء) أي ادركه (على خلاف هو في الواقع) كادراك العارفة أن العالم وهو ما سوى الله تعالى قد وبعضهم وصف هذا الجهل بالركب وجعل البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الأرضين وبما في بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا (والعلم الضروري ما لا يقع عنه نظر واستدلال) كالعالم الواقع بأحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي السمع والبصر والشم والذوق فإنه يحصل بمجرد الاحساس بها من غير نظر واستدلال (وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالعالم بأن العالم حادث فإنه موقوف على النظر في العالم وما نشاهده فيه من التغيير فينتقل من تغييره الى حدوثه (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدى الى المطالب (والاستدلال طلب الدليل) ليؤدى الى المطالب فؤدى النظر والاستدلال واحدا وجمع المصنف بينهما في الاثبات والنفي تأكيد (والدليل هو

وأشار الشاح الى جوابه بقوله أي ادراك مامن شأنه أن يعلم * وحاصله أن الابراد المذكور مبنى على أن المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله على ما هو به) أي على الوجه الذي هو أي مامن شأنه أن يعلم ملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع والواقع قيل هو علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أي وكادراك العرس أنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالارادة (قوله والجهل صور الشيء) ما أحسن فوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصور فانه ليس بمعرفة أصلا وإنما هو حصول فهم في الامتن (قوله على خلاف ما) أي على حال ووصف مخالف للحال والوصف الذي هو أي ذلك الشيء ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصيله عندهم وقد كفروا بتلك العقيدة (قوله بعضهم) أي الاصوليين أو العلماء (قوله بالركب) إنما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بانه جاهل ولذلك قيل جهلت وما تدرى بأنك جاهل * ومن لي بأن تدرى بأنك لا تدرى ومنه قوله قال جبار الحكيم يوما * لو أنصف الدهر كنت أركب لاني جاهل بسيط * وصاحي جاهل مركب (قوله عدم العلم بالشيء) قضيته اتصاف الجاد والبهيمة بالجهل وليس كذلك فمن مميزات بعضهم عما من شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) أي العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصور الشيء لا تتفاء تصور مطلقا والله أعلم (قوله ما لم يقع) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس أدركته بمجرد التوجه اليه كالعالم بأن السكل أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حدس أو تجر به فالأول كالعالم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعالم بأن السقمونيا مسهلة أو توقف على وجودان كالعالم بان فيك جوعا أو عطشا أو تواتر كالعالم بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وان توقف على شيء آخر كالاصفاة وتقليب الخدقة (قوله بأحدى الحواس) أي بسبب إحدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس بأحدى الخ لان المدرك للسكيات والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (قوله فانه يحصل) أي العلم الواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفع بزيادة أماتهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل تأمل (قوله بأن العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر وأعراض وقوله حادث أي حدوثا زمانيا أي مسبوقا وجوده بعدمه (قوله من التغيير) كزوال الحركة بطر والسكون والظلمة بطر والضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر الخ) الفكر حركة النفس في المعقولات وأما حركاتها في المحسوسات فتخييل (قوله ليؤدى) أي لاجل أن يؤدي ذلك الفكر (قوله الى المطالب) أي من علم أو ظن (قوله وجمع المصنف بينهما في الاثبات الخ) وقدم ذكر الاثبات على النفي لان الاثبات أشرف وعكس المصنف لان المنفي من توابع الضروري وعن الاشرف من المكتسب إذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم أن المرشد يطلق حقيقة على الناصب لما يرشد به ويطلق مجازا على مابه الارشاد وهو المراد هنا بدليل قوله لانه علامة عليه فيثبت يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز، ويجب أن تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازي إذ هو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر) يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجوز بقاء البحر بحاله وانقلابه دما مثلا إذ كل منهما جاز الوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاؤه بحاله أظهر مع أن ذلك ليس من قبيل الظن

(المرشد الى المطالب) لانه علامة عليه (والظن تجوز أمرين أحدهما أشهر من الآخر)

عند المجوز (والشك تجوز الامرين لاهمية لاحدهما على الآخر) عند تجوز فالتردد في قيامه بدونه على السواء شك ومع رجحان
الثبوت والانتفاء ظن (وأصول الفقه) (٦) أى الذى وضع فيه هذه الورقات (طرقة) أى طرق الفقه (على سبيل

لان البقاء بحاله معلوم لنا علما عاديا والانتقال خفي عند العقل في مجارى العادات وتعريف الظن
بما ذكر تعريف باللازم إذ الظن هو الادراك الراجح لاحد الامرين الملزوم للتجوز وأسقط
المصنف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل للظن (قوله عند المجوز) سواء وافق الواقع أم لا
(قوله والشك تجوز امرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه)
أى الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه باقتناء الفقه عليه (قوله الذى وضع فيه هذه الورقات)
أى جعل بسبب بيانه هذه الورقات التى هى الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله
أى طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كالزاي من زيد لامعنى له فلا يصح عود
الضمير عليه ، وأجيب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الاصلى الاضافى ففيه استخدام (قوله
على سبيل الاجال) حال من طرق أى كائنة تلك الطرق على صفة هى اجالها وعدم تعيينها
ولذلك مثله بطلاق الامر والنهى وفعل النبي ﷺ أى كهذه المطلقات عن التقييد بمأموره
معين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بانها حجج) أى يصح الاحتجاج والاستدلال بكل منها
بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعام والخاص والمطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق الامر ومن
الغير اقراره ﷺ على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق ببيانى وفيه أنه يأتى
ما يتعلق بما قبله من الامر والنهى أيضا بخلاف طرقة على سبيل التفصيل أى على سبيل وصفة
هى تفصيل متعلقها وتعيينها (قوله كما أخرجه الشيخان) أى رواه أى الصلاة بتأويلها بالمدكور
أو العمل أو كونه صلى فيها فرجع الضمير ما يفهم من المقام (قوله مثلا بمثل) أى مقابلا بمثل أى
متماثلين بان يماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله بدا بيد) أى مقبوضين للعاقدين
أو وارثيهما أو وكيليهما بمجاس العقد قبل التفرق منه وقبل تحايرهما بنحو الزمن والعقد والحلول
لازم للتقاضى فى المجلس غالبا (قوله لمن شك) المراد بالشك مطلق التردد باستواء أو رجحان
(قوله تمثيلا) أى لاجل تمثيل القواعد وإيضاحها للأجل أنها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها)
بالرفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أى تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند
تعارضها) أى فى افادة الاحكام وانما وقع التعارض فيها لكونها ظنية فى تلك الافادة بخلاف
القطعيات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أى كتقديم المبين على المجمل بان يجعل تفسيرها
للمجمل ﷺ ولما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجتهد أى المسائل المتضمنة لبيانها به الشارح
عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ ﷺ ويجاب عنه بأنه تركها بناء على أنها ليست من أصول الفقه
كما قيل به (قوله تجزى الى صفات الخ) أى ما يشترط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على
المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب
والابواب والفصول الالفاظ المخصوصة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا مضمون أبواب أصول
الفقه أو أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطابق الخبر المبتدأ وفى عد أقسام الكلام منها تغليب
أو أراد بها ما يشمل توابعها والافاقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) المراد
منه بقرينة ما يأتى اللفظى لالنفسى لان بحث الاصولى فى اللفظى لالنفسى وهو حقيقة فهما عند
المحققين (قوله ويذكر فيه) أى فى الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أى لمناسبتيهما
لهما حتى أنهما باب واحد وقصده دفع الاعتراض على المصنف فى اسقاطهما (قوله وسيأتى) أى

الاجال) كطلاق الامر
والنهى وفعل النسبى
والاجماع والقياس
والاستصحاب من حيث
البحث عن أولها بانه للوجوب
والثانى انه للحرمه والباقي
بانها حجج وغير ذلك مما
سيأتى مع ما يتعلق به بخلاف
طرقة على سبيل التفصيل
نحو أقيموا الصلاة ولا
تقربوا الزنا وصلاته ﷺ
فى الكعبة كما أخرجه
الشيخان والاجماع على
أن بنت الابن السدس
مع بنت الصلب حيث
لا معصب لهما وقياس البرطى
الارزنى امتناع بيع بعضه
ببعض الامتلا بمثل بدا بيد
كأراه مسلم واستصحاب
الطهارة لمن شك فى بقائها
فليست من أصول الفقه وان
ذكر بعضها فى كتبه تمثيلا
(وكيفية الاستدلال بها) أى
بطرق الفقه من حيث
تفصيلها عند تعارضها
لكونها ظنية من تقديم
الخاص على العام والمقيد على
المطلق وغير ذلك وكيفية
الاستدلال بها تجزى الى صفات
من يستدل بها وهو المجتهد
فهذه الثلاثة هى الفن المسمى
باصول الفقه لتوقف الفقه
عليه (وأبواب أصول الفقه)

أقسام (الكلام والامر والنهى والعام والخاص) ويذكر فيه المطلق والمقيد (والمجمل والمبين والظاهر)
وفى بعض النسخ والنزول وسيأتى

والاجماع والاخبار والقياس
والحظر والاباحة وترتيب
الادلة وصفة المفتى والمستفتى
وأحكام المجتهدين فأما أقسام
الكلام فأقل ما يتركب منه
الكلام اسمان) نحو زيد
قائم (أو اسم وفعل)
نحو قام زيد (أو فعل
وحرف) نحو ما قام أنبته
بعضهم ولم يعد الضمير في
قام الراجع الى زيد مثلا
لعدم ظهوره والجمهور على
عده كلمة (أو اسم وحرف)
وذلك في النداء نحو يا زيد
وان كان المعنى أدهو أو
أنادي زيدا (والكلام
ينقسم الى أمر ونهي) نحو
قم ولا تقعد (وخبر) نحو
جاء زيد (واستخبار) وهو
الاستفهام نحو هل قام زيد
فيقال نعم أولا (وينقسم
أيضا الى تمن) نحو
ليت الشاب يعود يوما
(وعرض) نحو ألا تنزل
عندنا (وقسم) نحو والله
لأفعلن كذا (ومن وجه
آخر ينقسم الى حقيقة ومجاز
فالحقيقة ما بقي في الاستعمال
على موضوعه وقيل ما
استعمل فيما اصطلاح عليه
من المخاطبة) وان لم يبق
على موضوعه كالصلاة في
الهيئة المخصوصة فإنه لم يبق
على موضوعه اللغوي وهو
النداء بخير والنداء للذات

في كلام المصنف فالمناسب التصريح بذكره هنا كغيره (قوله والأفعال) أي أفعاله صلى الله عليه وسلم فإنها
سجة (قوله وترتيب الأدلة) أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأيها المقدم على غيره عند التعارض
(قوله وصفة المفتى والمستفتى) أي شروطهما والمجتهد والمفتى واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر
الأنوار لا يجوز للمفتى أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستفتى والساهل
يكون بأن لا يثبت ويشرع في الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بأن تحمله أغراض
فاسدة على تتبع الحيل المحرمة والمسكروحة والتمسك بالشبه والترخيص لمن يروم نفعه والتعسير
لمن يروم ضرره قال المحاسبي يسأل المفتى يوم القيامة عن ثلاث هل أفنى عن علم أولا وهل نصح
في الفتوى أم لا وهل أخلص فيها لله أولا والله أعلم (قوله فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان)
وصوره أو بعة مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر اسم
فعل وفاعله ، ولا يخفى أن المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء مفصلة واعتراض تألف الكلام
من جزئين فقط إذ معنا ثالث وهو الاسناد الذي هو ربط أحد الكلمتين بالأخرى الا أن يجب
بان الاسناد شرطه الأجزاء أو القصد بيان الأجزاء المفوظ بها وبه يجب عن زيد قائم إذ فيه
ضمير مستتر (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره)
أي بل هو صورة عقلية لا تحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أي لسكونه في
حكم المفوظ لاستحضاره عند النطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم
وحرف) هو ضعف والمعتمد أنه مركب من فعل واسم * والحاصل أن صور تركيب الكلام ستة
اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملتان . وله صورتان
الشرط والأجزاء نحو ان استقمت أفلمحت القسم والجواب نحو أقسم بالله لمحمد خير خلق الله
(قوله والكلام ينقسم الخ) في جمع الجوامع وشرحه . الكلام ينقسم الى طلب وخبر وانشاء
فالاول كاضررب ولا تعص . والثاني نحو زيد قائم . والثالث نحو أنت طالق أنت حر ليت لي
مالا لعل أزرر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستفهام) أي الكلام الدال على طلب حصول صورة
الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه نخرج نحو علمني وفهمني اذ المقصود منه حصول التعليم
والتفهم في الخارج (قوله الى تمن) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو ليت
الشباب الخ . والثاني نحو قول منقطع الرجاء : ليت لي مالا فأحج منه فلا يقال ليت الشمس تطلع
أو تغرب (قوله ومن وجه آخر) أي مغاير للوجه الأول فان انقسامه الى ما تقدم باعتبار مدلوله
وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقة ومجاز) أي الكلام بالمعنى
اللغوي وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من عوارض
المفردات أيضا (قوله ما بقي في الاستعمال) أي لفظ بقي الخ نخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ
المستعمل غاطا كخذ هذه الفرس مشيرا الى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة
اذا استعمالها الشارع في النداء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوي كما هو المتبادر من
ذكر الوضع والبقاء والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل الخ) افهم كلامه على التعريف
الأول أن كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع
أو العرف أو الواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة
والخاصة (قوله من المخاطبة) هو بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو بفتح
الطاء بمعنى التخاطب ومن للابتداء وفي الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذي اصطلاح على

دلالتة عليه اصطلاحاً مبتدأ وناشئاً من ذوى التخلط أى المتخاطبين وهو ما يدب على الأرض والظاهر أنه لا يعتبر خصوص الأرض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقاً (قوله) والمجاز هو مفعول فأصله مجوز نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت ألفاً فتأمل (قوله ما يجوز) أى لفظ تجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أى كل موضوع له لغوي تعدياً صحيحاً بأن يكون لعلاقة نخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لغير علاقة كالغلط وما استعمل في موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من المخاطبة) أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث أنه غير كل ما اصطلاح عليه من المخاطبة (قوله الحقيقة) أى اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحاً باعتبار نسبتها إلى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها لغة العرب (قوله للحيوان المفترس) فيه أن الافتراس ثابت لغير الحيوان المشهور إلا أن يراد بالافتراس ما لا يوجد في غيره أو يدعى أصالة الافتراس فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مفترس كالذئب والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين ناقله وقوله أو الخاص هو الذى ينسب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كلفاعل للاسم المعروف الخ) وهناك في اللغة من أوجد الفعل × واعلم أنه لا بد في اتصاف اللفظ بالمجاز من سبق وضعه للمعنى المتجوز عنه لاسبق استعماله فيه فيتجوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له ، ومنه يعلم أن لفظ الرحمن مخصص بالله وأنه مجاز دائماً للحقيقة له (قوله وهذا التعريف ماش الخ) هذا مبنى على الاختلاف بين الفريقين معنوى لاللفظى بناء على تخصيص الوضع باللغوى ولك أن تجعله لفظياً وتريد بالوضع في التعريف الأول ما يشمل اللغوى والشعرى والعرفى اه من الحاشية (قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعد انها ليست زائدة ولا يلزم المجاز المذكور لجواز سلب الشئ عن المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مثل بمعنى الذات أو الصفة (قوله) والمجاز بالنقصان) أى بسببه أو معه وكذا يقال فيما قبله × واعلم أن المجاز يقع في القرآن والسنة وغيرهما لأغراض كبشاعة الحقيقة كالخرء يعدل عنه إلى الغائظ أو لبلاغته نحو زيد أسد فانه أبلغ من شجاع (قوله وأسأل القرية) قال الشيخ عبد القادر لو وقع هذا التركيب في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يمر رجل بقرية قد حُرِّبَتْ وهلك أهلها فله أن يقول لصاحبه واعظاً مذكراً له أولنفسه متعظاً ومعتبراً أسأل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال أسأل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك (قوله أى أهل القرية) أى ضرورة أن المقصود سؤال أهل القرية لاسؤال نفس القرية وإن كان الله تعالى قادراً على انطاق الجدران أيضاً وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب اطلاق المحل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله) وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أى الحال والشأن ، ومحصله أنه تجوز باللفظ أى تعدى به عن موضوعه فيكون مجازاً بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان إنما هو بحسب الأصل وعليه فالمجاز مجموع ليس كمثل شئ ومجموع أسأل القرية وهو صحيح ويجوز أن يجعل المجاز لفظ كمثل ولفظ القرية فقط (قوله فيما يخرج من الانسان) هو شامل لما يخرج من قبله ومن دبره لكنه اشتهر في الثانى ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفاً الخ يقتضى أنه حقيقة عرفية وهذا لا يضر في مقصود المصنف من أنه مجاز

في غير ما اصطلاح عليه من المخاطبة (والحقيقة اما لغوية) بان وضعها أهل اللغة كالأسد للحيوان المفترس (واما شرعية) بان وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (واما صرفية) بأن وضعها أهل العرف العام كالدابة لذات الاربع كالجمار وهى لغة لكل ما يدب على الأرض والخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم ماش على التعريف الثانى للحقيقة دون الأول القاصر على اللغوية (والمجاز اما أن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كمثل شئ) فالكاف زائدة والافهى بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام فيه (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى وأسأل القرية) أى أهل القرية وقرب صدق التعريف المجاز على ما ذكر بأنه استعمل نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها (والمجاز بالنقل كالفائظ فيما يخرج من الانسان) نقل اليه عن حقيقته وهى المسكان

المطمئن تقضى فيه الحاجة بحيث لا يتبادر منه عرفاً الاخراج (والمجاز بالاستعارة

كقوله تعالى جدارا يريد أن ينقض) أى يسقط

فشبهه ميله الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الجماد والمجاز المبني على التشبيه يسمى استعارة (والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دورنه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء (٩) من المساوي سمي التماسا

ومن الاعلى سمي سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب بأن يجوز الترك فظاهره أنه ليس بأمرأى في الحقيقة (والصيغة الدالة عليه افعال) نحو اضرب وأكرم واشرب وهي (عند الاطلاق والتجرد عن القرينة) الصارفة عن طلب الفعل (تحمّل عليه) أي على الوجوب نحو أقيموا الصلاة (الا

لانه باعتبار الاستعمال اللغوي (قوله) فشبّه ميله الى السقوط الخ) أي بجماع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الارادة يريد ، فلاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجرانها فيه بتبعية جريانها في المصدر (قوله) والمجاز المبني على التشبيه) أي بجعل علاقته هي المشابهة فلاستعارة مجاز علاقته المشابهة (قوله) استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به النهي فانه طلب اترك ، وقوله بالقول خرج به الطاب بالاشارة والكتابة مثلا ، وقوله ممن هو دورنه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء نحو رب اغفر لي ، وقوله على سبيل الوجوب متعلق باستدعاء أيضا أي على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل خرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب يعني الحتم بأن يجوز الترك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بأمور به ، وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي . لكن المحققون على أن المندوب مأمور به لأنه طاعة اجاعا والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء ، قال في السلم .

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التماسا فالتماسا وقعا

والأصح في جمع الجوامع وغيره أن طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وإنما يسمى أمرا مجازا وقد علمت رده ودخل في الامر كف وارك وذر (قوله) الدالة عليه افعال) المراد به فعل الامر فدخل افعلي وافعلا واستفعل . قال الاسنوي ويقوم مقامها اسم فعل الامر والمضارع المقرون باللام (قوله) والتجرد عن القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين به أن المراد منه الاطلاق عن شيء مخصوص (قوله) الاماد الدليل الخ) الاستثناء منقطع لان مادّة الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجردا (قوله) ان علمت فيهم خيرا) أي أمانة وقدرة على أداء مال الكتابة بالتكسب ، هكذا فسره الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله) وقد أجمعوا الخ) أي والاجماع من الأدلة ، وفيه بحث لان الاجماع على عدم الوجوب يدل على خصوص المدعى وهو عدم الوجوب (قوله) يتحقق بالمرّة) أي كما يتحقق بالأكثر فهو طلب الماهية لالتكرار ولامرّة لكن المرّة ضرورية فلا يتحقق التحصيل بأقل منها فتجب لذلك (قوله) كالامر بالصلوات الخمس) أي في قوله تعالى أقيموا الصلاة ، فقد دلّ الدليل كحديث المراج على تكرارها في كل يوم ليلة (قوله) والأمر بصوم رمضان) أي في قوله ﷺ صوموا لرؤيته أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث أضافه الى السنة دون العمر (قوله) ما يمكنه الخ) احتزبه عن أوقات الضرورة من أكل ونوم ونومها وإضافة زمان الى العمر بيانية أو من إضافة الأعم للاخص (قوله) حيث لا بيان لأمد الدأمر به) فان بين زمانه بتعيينه أو تعيين قدر الفعل كمرّة أو مرّات معينة كفي شغل ذلك الزمن أو الأزمان بذلك القدر (قوله) ولا يقتضى الفور) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله) بالزمان الأول) هو ما يعقب الأمر ، وقوله دون الزمان الثاني هو ما عداه وهو توكيد والكلام عند الاطلاق . فان قيد الصيغة بوقت مضيق أو موسع أو فور أو تراخ عمل به (قوله) وعلى ذلك الخ) وجهه أن من قال انه يقتضى التكرار وجب أن يستوعب المأمور

يقتضى التكرار فيستوعب المأمور بالذلول ما يمكنه من زمان العمر حيث لا بيان (٢ - وقات) لأمد المأمور به لانقاء مرجح بعضه على بعض (ولا يقتضى الفور) لان الغرض منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني وقيل يقتضى الفور وعلى ذلك قوله من يقول انه يقتضى التكرار (والامر بإيجاد الفعل أمر به

وبما لا يتم الفعل الا به كلاما بالصلوات أمر بالطهارة المؤدية اليها) فان الصلاة لاتصح بدونها (واذا فعل) بالبناء للتعول أى
المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالاجزاء (الذى يدخل فى الامر والنهى وما لا يدخل) هذه
رجة (يدخل فى خطاب الله (١٥) تعالى المؤمنون) وسيأتى الكلام فى الكفار (والسأهى والصبي والمجنون غير

داخليين فى الخطاب) بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك متضمن للقول باقتضاء الفورية وكان الاولى
للمصنف أن يقول هنا الدليل كما قاله فيما قبله فان الدليل قد يدل على الفورية فيعمل به كما فى
الامر بالايمان (قوله) وبما لا يتم الفعل الا به) وجه ذلك انه لو لم يجب لوجوبه لجاز تركه
ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسئلة ما لو اختلطت
منكوحته بغيرها أو طلق معينة من زوجتيه مثلا ثم نسيها فيحرم عليه قرانها ما لم يترك المحرم
المأمور به من قران الأجنبية والمطلقة لا يوجد الا بترك الجائز من قران منكوحته وغير
المطلقة ويتصف الفعل بالاجزاء ولا ينافى ذلك أنه قد يجب الاتيان بالفعل مرة أخرى لانه بأمر
آخر لهذا الأمر كمن صلى على ظن الطهارة ثم تبين حده (قوله الذى يدخل فى الامر والنهى)
أى فى متعلقهما أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أى مترجم ومعبّر بها
عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم لشيء وزاد عليه قوله والامر بالشيء نهى عن ضده الخ
(قوله المؤمنون) أراد به ما يشمل المؤمنات ففيه تغليب (قوله والصبي) أى ولو همرا ويدخل
فيه الصبية (قوله لاتتفاء التكليف عنهم) أى فيفتى غيره من أنواع الخطاب إذ لا يثبت ذلك
الا حيث يثبت هذا وماوجب فى مال الصبي والمجنون كالزكاة وضمان التلف ، فالخطاب به وليهما
كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما أتلفته حيث فرط فى حفظها (قوله ويؤمر السأهى الخ)
أى يطلب منه لسن بخطاب جديد (قوله بجبر خلل السهو) أى الخلل الواقع فى زمانه (قوله
وضمان ما أتلفه) أى غرم بدله من مثل أوقية (قوله والكفار) أى وكذا الجن أيضا مكفونون
لكن لانعرف تفاصيل ما كفوا به (قوله بفروع الشرائع) أى شرائع الأنبياء يعنى أن كفار
أمة كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ماسلككم فى سقر) هذا يقوله المؤمنون يوم
القيامة للكفار وهم فى النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة
(قوله وفائدة خطابهم بها) أى مع أنها لاتصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الاسلام
(قوله عقابهم عليها) أى على ترك الواجبات وفعل المحرمات أى زيادة على عقاب الكفر ولعل
الكلام فى المتفق عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤخذون)
أى الكفار الأصليون (قوله ترغيبا فيه) أى لأن المؤاخذة ربما نفرتهم عنه وتركها يرغبهم فيه
والكلام فى غير نحو الحدود والكفارات ورد الغصوب (قوله والامر بالشيء نهى عن ضده)
يعنى ان كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة الى الشيء أمر والى ضده نهى
أو بالنسبة الى الشيء نهى والى ضده أمر وهو ما ذهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله
النهى المطلق) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد المنهى عنه وعدم فساده (قوله شرعا) أى
بدل بالشرع لبالغة ولا بالعقل خلافا لزام ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لأنه متضمن للاعراض
عن ضيافة الله تعالى بلحوم الاضاحى (قوله فى الأوقات المكروهة) علة النهى موافقة عباد
الشمس (قوله كما فى بيع الحصة) كأن يقول بعثك من هذه الأثواب مانع عليه هذه الحصة
(قوله الملاقيح) هى ما فى البطون من الأجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان المنهى عنه وان

الحائض وضومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة فى الأوقات المكروهة وفى المعاملات أن كان
يرجع الى نفس العقد كما فى بيع الحصة أو لأمر داخل فيها كما فى بيع الملاقيح أو لأمر خارج عنه لازم له كما فى بيع درهم بدرهم
فان كان غير لازم له كالوضوء بالماء المصروب مثلا وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافا لما يفهمه كلام المصنف

(وزد أى توجد صيغة الامر والمراد به) أى بالامر (الاباحة) كما تقدم (أو النهيد) نحو اعملوا ماشتم (أو القسوية) نحو اصبروا
أولاً تصبروا (أو التكوين) نحو كونوا قردة (وأما العام فهو ماعم شيتين (١١) فصاعداً) من غير حصر (من

قوله عممت زيدا وعمرا
بالعطاء وعممت جميع
الناس بالعطاء) أى
شملتهم. ففي العام شمول
(والفاظه) الموضوعه له
(أربعة الاسم) الواحد
(المعرف بالألف واللام)
نحو ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا (واسم
الجمع المعرف باللام) نحو
فاقتلوا المشركين (والاسماء
المبهمه كمن فيمن يعقل)
كمن دخل دارى فهو
آمن (وما فيها لا يعقل) نحو
ما جاء لى ملك أخذته
(وأى) استفهامية أو
شرطية أو موصولة (فى
الجميع) أى من يعقل وما
لا يعقل نحو أى عبيدى
جاءك أحسن اليه وأى
الأشياء أردت أعطيتك
(وأى فى المكان) نحو
أينما نكن أكن معك
(ومتى فى الزمان) نحو متى
شئت جئتك (وما فى
الاستفهام نحو ما عندك
(والجزاء) نحو ما تعمل
تجز به وفى نسخة والخبر
بدل الجزاء نحو عملت
ما عملت (وغیره) كالخبر
على النسخة الاولى
والجزاء على الثانية (ولا
فى النكرات) نحو
لا رجل فى الدار (والعموم

كان لامر خارج وهو اتلاف مال الغير لأنه غير لازم لحصوله بغير الوضوء وكذا ما بعده فان التوقيت
قد يحصل بغير البيع كالاصل (قوله) والمراد به الاباحة) الجمله حال أى ترد فى هذه الحالة (قوله) أو
التكوين نحو كونوا قردة الخ) فى التمثيل به اشارة الى أن المراد به ما يشمل التغيير وان كان
المراد منه الابداع بعد العدم بسرعة نحو كن فيكون (تمه) ترد صيغة الأمر للامتنان نحو
كاوا مما رزقكم الله. وللا كرام نحو ادخلوها بسلام. وللارشاد نحو واستشهدوا شهيدين من
رجالكم. وللمعنى نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصبح منك بأمثل

وللاحتقار نحو أقوا ما أتم ملقون أو الخبر كحديث اذا لم تستح فاصنع ما شئت أو التعجب نحو
انظر كيف ضربوا لك الامثال أو الفو بوض نحو فاقض ما أنت قاض أو المشورة نحو فانظر ماذا
ترى أو الاعتبار نحو انظروا الى عمره اذا أتمر، وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه إذ الصيغة ترد
لغير ما ذكر مما هو مبسوط فى المطولات (قوله) وأما العام (قوله) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعة (قوله) فصاعداً
هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المندول صاعداً واحترز بقوله عم شيتين عن نحو زيد
ورجل فى الاثبات وبقوله فصاعداً عن المثنى النكرة فى الاثبات وبقوله من غير حصر عن أسماء
العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فانها تناول أكثر من اثنين ولكن الى غاية محصورة
(قوله من قوله) أى الشخص القائل (قوله) والفاظه) الضمير يعود على العموم المفهوم من
العام أو الضمير يعود على العام واطافة ألفاظ اليه بيانية (قوله) الاسم الواحد الخ) اعترض عليه
بما لو قال رجل الطلاق يلزمنى لا أكلم زيدا مثلاً ثم كلفه لايقع عليه الثلاث بل طلقة واحدة
مع أن لفظ الطلاق من ذلك * وأجاب عنه ابن عبد السلام بأن هذا يراعى فيه العرف لا اللغة
(قوله لى خسر) أى فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه (قوله) واسم الجمع) المراد منه اللفظ
الدال على جماعة تشمل الجمع واسمه واسم الجنس الجمى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو
التمرقوت وهو اسم جنس جمى (قوله) فاقتلوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين ان الله لا يحب
الكاافرين فلانطع المسكينين (قوله) كمن دخل دارى الخ) يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون
موصولة ومثال الاستفهامية من عندك وقوله ما جاءنى منك أخذته يحتمل الوجهين المذكورين
ومثال الاستفهامية ما عندك (قوله) وأى فى الجميع) أى سواء كانت شرطية كالمثال الأول فى كلامه
أو موصولة كالمثال الثانى فيه أو استفهامية نحو أى الناس عندك (قوله) والجزاء) أى وفى الجزاء
أى مقامه فاندفع ما يقال كان يفنى أن يقول والشرط لانها مستعملة فيه لافى الجزاء لافرق بين
أن تكون غير زمانية كما مثل أوزمانية نحو فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم أى مدة استقامتهم
لكم (قوله) ولا فى النكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص ان بنيت النكرة على
الفتح أو جرّت بمن نحو لامن رجل فى الدار وظاهر فيه فى غير ذلك نحو لارجل فى الدار فيحتمل
نفي الجنس بتمامه ويحتمل نفي الواحد (قوله) والعموم من صفات النطق) بمعنى المنطوق به وهو
اللفظ فلا يوصف المعنى به الا بحجازا وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة
ولاحجازا (قوله) وما يجرى مجراه) كالقضاء الآتى (قوله) مرسل) هو ماسقط منه الصحاحى كما قال

من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من الفعل وما يجرى مجراه) كما فى جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلوتين فى السفر رواه
البخارى فانه لا يع السفر الطويل والقصير فانه انما يقع فى واحد منهما وكما فى قضائه بالشفعة للجار رواه السنائى عن الحسن مرسل

فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والتخصيص) تمييز بعض (الجملة) أي اخواجه كإخراج المعاهدين من قوله تعالى فاقتلوا المشركين (وهو الى متصل ومنفصل فالمتصل الاستثناء) وسيأتي مثاله (والشرط) نحو أكرم بني نعيم ان جاءوك أي الجانبين منهم (والتقييد بالصفة) نحو أكرم بني نعيم الفقهاء (والاستثناء اخراج مالولاه لدخل في الكلام) محجوا القوم إلا زيدا (وإنما يصح الاستثناء بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء) نحوله على عشرة إلا تسعة فلو قال إلا عشرة لم يصح ونلزمه العشرة (ومن شرطه أن يكون متصلا بالكلام) فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم إلا زيدا لم يصح (ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه) نحو ما قام إلا زيدا أحسد (ويجوز الاستثناء من الجنس كما تقدم ومن غيره) نحو جاء القوم إلا الجبر (والشرط) المخصص (يجوز أن يتقدم على المشروط) نحو إن جاءك بنو نعيم فاكرمهم

و مرسل منه الصحابي سقط و سيأتي أنه لا يحتج به الا فيما استثنى (قوله لايم كل جار) أي شريكا أو غيره ، وقوله لاحتمال خصوصية في ذلك الجار أي لا توجد في غيره ككونه شريكا للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت العموم (قوله والخاص يقابل العام) أي فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أي في حده ولأجله (قوله مالا يتناول) ما واقعة على اللفظ أخذنا من جعله مقابلا للعام (قوله المعاهدين) بفتح الهاء أي الذين عاهدهم المسلمون أي الكفار باشتراك أو غيره فهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص واردة العام (قوله وهو ينقسم) أي المخصص المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود الى التخصيص بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام (قوله الى متصل) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله وسيأتي مثاله) نحو أكرم الفقهاء إلا زيدا (قوله أي الجانبين منهم) فسر به ذلك ليتضح التخصيص الذي هو اخراج البعض وبقاء البعض (قوله والتقييد بالصفة) لافرق بين أن تكون متأخرة كمثلها أو متقدمة نحو أكرم فقهاء بني نعيم الفقهاء وبنو سليم (قوله اخراج مالولاه الخ) أي بالواحدى أخوانها وسكت عن ذلك لظهوره بفرج نحو أستثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الأصح (قوله لم يصح) أي مالم يتبعه بأشياء آخر نحوله على عشرة إلا عشرة إلا خمسة فيلزمه خمسة وكأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى إلا خمسة متصلا بالكلام) أي عرفا فلا يضر انفصاله بنفسه أو سعال أو تعب و قيل يجوز الى شهر وقيل الى سنة وقيل أبدا و وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيره الى أربعة أشهر ، وعن عطاء والحسن مالم يقم من المجلس وعن مجاهد الى سنتين وقيل مالم يأخذ في كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد إلا النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى الله تعالى كقوله إلا أهل النمة عقب نزول فاقتلوا المشركين لأنه مبلغ عن الله وان لم يكن ذلك قرآنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

ومالى إلا آل أحمد شيعة و مالى إلا مذهب الحق مذهب

ومثله أر بعثكن طوائق إلا فلانة وأر بعثكن إلا فلانة طوائق (قوله إلا الجبر) ومثله له على ألف درهم الاثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته اليه (قوله والشرط المخصص يجوز أن يتقدم) أي ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادى وإنما لم يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق الخ) اعلم أن السبب في الموضوعين مختلف إذ هو في الأول القتل وفي الثاني الظاهر والحكم فيهما واحد وهو وجوب الاعتاق والجامع حرمة مسيئتهما أي ذاته وان كان القتل في الآية خطأ ، ومثل ذلك فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . وقال في آية الوضوء وأيديكم الى المرافق ، وسبب الحكم فيهما واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف فانه في الأول وجوب المسح وفي الثاني وجوب الغسل والجامع بينهما اشتراكهما في سبب حكمهما (قوله احتياطا) أي لأجل احتياطنا في الخروج عن العهدة لتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التسكين في الواقع بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل بغير المقيد إذ قد يكون التسكين في الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن العهدة للاخلال بالمقيد اه سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أي بعضه ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب

قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات خص بقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم الى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا (١٣) وان وردت السنة بالتيمم أيضا

بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونفى بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول ﷺ) لان القياس يستند الى نص من كتاب الله أو سنة فكانه المخصص (والجمل ما يفتقر الى البيان) نحو ثلاثة قروء فإنه يحتمل الاطهار والحيض لا يشترك القرء بين الحيض والاطهر (والبيان اخراج الشئ من حيز الاشكال الى حيز التجلى) أى الايضاح والمبين هو النص (والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا) كزيدا فى نحو رأيت زيدا (وقيل ماتا وبه تنزيله) نحو فصيام ثلاثة أيام فإنه بمجرد ما ينزل يفهم معناه (وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسى) لارتفاعه على

على القرآن فى عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أى الكافرات مطلقا وظاهره شموله للمحصنات الكتابيات فيقتضى منع نكاحهن وليس كذلك نخص أى قصر أى على غير المحصنات الكتابيات بقوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب الخ (قوله الى آخره) متعلق بمحذوف أى وائته الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أى فإنه شامل لحالة العذر بنحو فقد الماء فقصر على غير حالة العذر ف قوله ف تيمموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحدث حالة العذر فإنه يتيمم (قوله وان وردت السنة الخ) أى فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لتقدم نزولها (قوله فيما سقت السماء) أى سقته السماء أى السحاب أو المطر وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونفى بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزانية فإنه خص منها الامة فعليها نصف ذلك بقوله فاذا أحصن الخ واعبد بالقياس على الامة فى النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول ﷺ بالقياس قوله لى الواجد أى مظهره يحلّ عرضه وعقوبته وهذا فى غير الوالد مع ولده أما هو فليح لايحل الخ قياسا على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لهما أف بالأولى (قوله والجمل) مأخوذ من الجمل رهو الاختلاط (قوله فإنه يحتمل الخ) أى ولا قرينة تدل على أحدهما وقد حمله الامام الشافعى رضى الله عنه على الاطهار لما قام عنده فتقوله ما يفتقر الى البيان أى بكونه فى حيز الاشكال بان يكون محتملا للراد وغيره على السواء (قوله والبيان اخراج الشئ) سواء كان قولا أو فعلا ، وقوله من حيز الاشكال أى من حال اشكاله وعدم فهم معناه وتجوز المصنف عن الحال بالخير لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور يجوز ذكره فى الحدود لانه كالحقيقة (قوله كزيدا فى نحو رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم جوز المجاز فى الأعلام وان لم تشتهر بصفة (قوله تنزيهه) لئى يحصل بمجرد نزوله وسماعه فهو لكونه مع التنزيل كأنه هو (قوله وهو مشتق) أى مأخوذ وليس المراد الاشتقاق النحوى (قوله منصة) بكسر الميم وهو مفعلة (قوله وهو) أى المنصة وذ كر باعتبار الخبر (قوله الكرسى) أى الذى تنص العروس عليه أى ترفع لتظهر للناظرين (قوله أظهر من الآخر) أى لكونه الموضوع له أو لقلبة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل فى أظهر معنييه والمؤول هو المستعمل فى مرجوحهما (قوله منه) أى من الظاهر المؤول بالدليل (قوله ترجمة) أى مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو ﷺ لانه بلغها فتضاف اليه وليس المراد به الله وان كان هو والصاحب الحقيقى لما عدم صحة إرادته هنا (قوله لا يخلو الخ) حاصله أن فعله لا يكون حراما ولا مسكروها ولا خلاف الاولى أى بالنسبة له ﷺ والا فقد يطلب منه فعل ما هو مسكروه حينئذ فعله إما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدى الى ما ذكر (قوله على وجه القربة) أى وصف هو كونه قربة وطاعة والعطف للتفسير كما فى الحاشية

غيره فى فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالاسد فى رأيت اليوم أسدا فإنه ظاهر فى الحيوان المفترس لان المعنى الحقيقى محتمل للرجل الشجاع بدله فان جعل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وانما يؤول بالدليل كما قال (و يؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أى كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد ظاهره جمع يد وذلك محال فى حق الله تعالى فصرف الى معنى القوة بالدليل العقلى القاطع (الافعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة) يعنى النبي ﷺ (لا يخلو إما أن يكون على وجه القربة والطاعة) أولا يكون فان كان على وجه القربة والطاعة (فان دل دليل

هل الاختصاص به يحمل على الاختصاص) كز يادته في النكاح على أربع نسوة (وان لم يدل دليل لا يخص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا) في حقه وحقنا لانه الاحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على الندب لانه (١٤) المتحقق بعد الطلب (وهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك

ولا يتخلو حينئذ عن الوجوب أو الندب (قوله كز يادته في النكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات (قوله على أربع نسوة) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والنكاح وان كان مباحا والكلام فيما هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه عبادا مطلقا (قوله وان لم يدل) نحو فصل لربك وانحر ، وكتبه جده صلى الله عليه وسلم (قوله أسوة حسنة) أي خصلة حسنة من حقها أن يؤتى بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه قدوة يحسن الناسى به (قوله فيحمل على الوجوب) محله ان لم تعلم صفته فان عامت صفته من وجوب أو ندب أو إباحة فأتمه مثله كتوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل مساو اسكنا في حكمه المعام (قوله لانه الاحوط) أي الحل على الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يجزم بوجوب ولا ندب (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجح فيتوقف الى ظهوره (قوله غير وجه القرية) بأن كان جبليا كالقيام والعود والأكل والشرب (قوله على الاباحة) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكره ولا يحرم لعصمته والأصل عدم الوجوب والندب فتبقى الاباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول والاعلام انه ليس نفس قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه أنه منكره مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال لأعلم بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكاف لانه لو كان ممنوعا منه لمنع ولبه من تمكينه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الأحدا كافرا (قوله مثال ذلك) هو نشر على ترتيب اللف (قوله سلب القتل) هو ثيابه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما بين في الفروع (قوله وما فعل) أي والشئ أو القول أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غيظه) متعلق بخلف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فيستفاد منه جواز الخنث بل ندبه بعد الخلف اذا كان خيرا (قوله في الأظعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الأظعمة أو في باب الأظعمة (قوله فعناه) أي حقيقته ، وقوله لغة أي في اللغة أحوال كونه لغة أي معدردا والمعنى بانبات أمثالها في محل آخر والحق أنه في اللغة يطاق عليهما قيل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة الازميمة (قوله وحدته شرعا) أي حد النسخ بمعنى النسخ ففيه استخدام والضمير يعود على النسخ المفهوم من النسخ ، وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورد الى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولاه لكان ثابتا) أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا والجملة صفة لوجه والعائد مقترأى معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقسم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشئ) أي رفع هذا العدم بالتكليف بشئ لا يسمى نسخا لأنه ليس ثابتا بخطاب بل بأن الأصل براءة الذمة وعدم

(فان كان على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الاباحة) كالأكل والشرب في حقه وحقنا (واقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد هو قول صاحب الشريعة) أي كقوله (واققراره على الفعل) من أحد (كفعله) لانه معصوم عن أن يقر أحدًا على منكر مثال ذلك اقراره صلى الله عليه وسلم أبا بكر على قوله باعطاء سلب القتل لقاتله واققراره خالد بن الوليد على أكل الضب متفق عليهما (وما فعل في وقته) صلى الله عليه وسلم (في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره لحكمه حكم ما فعل في مجلسه) كعلمه بخلف أبي بكر رضى الله عنه انه لا يأكل الطعام في وقت غيظه ثم أكل لما رأى الاكل خيرا له كما يؤخذ من حديث مسلم في الاظعمة (وأما النسخ فعناه) لغة (الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا أزالته) ورفعه بانسائها (وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في الكتاب اذا نقلته بأشكال كتابته . وحدته شرعا) الخطاب

التعلق

الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه) وهذا حد النسخ ويؤخذ منه

حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب الى آخره أي رفع تعلقه بالفعل نخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الاصلية أي عدم التكليف بشئ وبقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون وبقوله على وجه الخ

مالو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معاللا بمعنى . وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخا للاول مثاله قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بانقضاء الجمعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ناسخ للاول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر مادمت حرمالا يقال نسخه قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا لان التحريم (١٥) للاحرام وقد زال وخرج بقوله

مع تراخيه عنه ما اتصل بالخطاب من صفة أو شرها أو استثناء (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوها البتة قال عمر رضى الله عنه فانا قد قرأناها ، رواه الشافعي وغيره وقد رجم رسول الله ﷺ المتحسين متفق عليه وهما المراد بالشيخ والشيخة (ونسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول نسخ بأية يترصن بأنفسهن أو بعهة أشهر وعشرا (ونسخ الأمرين معا) نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخن بخمس معلومات يحرمن (وينقسم النسخ الى بدل والى غير بدل) الاول كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة وسيأتي والثاني كما في قوله تعالى اذا ناجيت الرسول فقدموا

التعلق (قوله مالو كان الخ) مازائدة ولو مصدرية أو بالعكس (قوله فانه) أى الخطاب المذكور (قوله مثاله) أى مثال الخطاب الاول المغيا أو المعلل الذى صرح الخطاب الثاني بمقتضى غايته أو علته (قوله اذا نودى) أى أذن الأذان الواقع عند المنبر ، وقوله فاسعوا أى امضوا بسكينة نعم ان توقف الادراك الواجب على نحو العدو وجب المقدور اه سم (قوله الى ذكر الله) أى الخطبة وقيل الصلاة (قوله وذروا البيع) أى اتركوا المعاملة ببيع أو رهن أو إجارة فهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله صيد البر) الاضافة على معنى فى (قوله مادمت حرم) أى محرمين (قوله ما اتصل بالخطاب) كما لو قيل الا أهل النعمة عقب قوله اقتلوا المشركين أو قيل غير الذميين أو قيل إن لم يكونوا ذميين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أى لفظ القرآن أى رفع وجوب اعتقاد قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة مس المحدث وقراءة الجنب (قوله البتة) بقطع الهمة سماعا ، والمراد كان يتلى فى القرآن فى سورة الأحزاب والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوها البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم (قوله وقد رجم ﷺ المحسنين) أى أمر برجمهما (قوله وصية) هو بالنصب مفعول لفعل محذوف أى يوصون وصية لأزواجهم والجملة خبر المبتدا وفى قراءة سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والمسوق للابتداء بالنكرة وصف مقتر أى من الأزواج وقوله لأزواجهم خبره والجملة خبر المبتدا الاول ، وقوله متاعا مفعول مطلق بعامل محذوف أى متعوهن متاعا أى تمتعا وهذه الآية منسوخة بأية أربعة أشهر وعشرا لتأخرها فى النزول وان تقدمت فى التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذى كان أولا عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخت هذه لفظا وحكما بقوله خمس معلومات يحرمن ثم نسخت لفظا لاحكاما وتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أى يقرؤهن من لم يعلم النسخ (قوله معلومات) إشارة الى اشتراط تيقنها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ الى بدل) أى ويجوز النسخ الى بدل للنسخ وضمن النسخ معنى الانتقال فعدها بالى هنا وفيما يأتى (قوله كما فى نسخ استقبال بيت المقدس) أى الثابت بالسنة الفعلية (قوله فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على مناجاته ﷺ وهذا نسخ بقوله أشفقتم أن تقدموا أى أخفتم الفقر من تقديم الصدقة وهذا وان اتصل بما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا النسخ من غير بدل ، وقال بعضهم ان النسخ لا يكون الا الى بدل وهو هنا النسب فيندب التصديق قبل مناجاته ﷺ (قوله والى ما هو أغلظ) أى الى حكم أغلظ أى أشق من المنسوخ (قوله والفدية) هى مء أو مدان على الخلاف (قوله يطيقونه) أى الصوم ان أفطروا ، وقيل ان الآية محكمة ، والمعنى لا يطيقونه وهم الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله يغلبوا مائتين) أى من الكفار ومعنى الآية أنه يجب ثبات الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن خفف الله عنكم الآية فأوجب ثبات الواحد للثنتين (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أى ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال

بين يدي نجواكم صدقة (والى ما هو أغلظ) كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية الى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الى قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو أخف) كنسخ قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم فى آيتى العدة وآيتى الصابرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم فى استقبال بيت المقدس الثابت باسمه الفعلية

في حديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام والسنة نحو حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور
 فزوروها وسكت عن نسخ الكتاب السنة وقد قيل بجوازه ومثله بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك
 خيرا الوصية للوالدين والاقرين (١٦) مع حديث الترمذي وغيره لاصية لوارث واعترض بانه خبر آحاد وسيأتي

فيما بعده (قوله في حديث الصحيحين) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله
 فول وجهك) أي اصرفه شطر المسجد الحرام الى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أي
 فهو ناسخ لمنع الرجال من زيارة القبور تحريما أو كراهة الى ندها واختالفوا في زيارة النساء
 والمرجح عندنا كراهتها (قوله وقد قيل بجوازه) لقوله تعالى وأزلنا اليك الذكر لتبين للناس
 ما نزل اليهم وما ينطق عن الهوى ، وقيل يمنعه لقوله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي
 والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله اذا حضر احدكم الموت) أي حضره أسبابه وظهرت فيه أماراته
 وقوله ان ترك خيرا أي مالا وقوله الوصية للوالدين نائب فاعل وذكره للفصل أولانه مجازي التأنيث
 (قوله عترض بانه) أي حديث الترمذي أي فيمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور
 فلا يصح التمثيل به والجواب ماسيأتي أيضا أن الصحيح جواز نسخ المتواتر بالآحاد لان محل النسخ
 الحكم دلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله بالسنة) أي آحادا أو متواترة (قوله لان التخصيص
 أهون من النسخ) لان النسخ رفع الحكم بالكلية بخلاف التخصيص مثاله بوصيكم الله في أولادكم
 مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لأنه دونه في القوة) إذ الأول قطعي والثاني
 مضمون، فلا يرفع به (قوله كالأحاد) أي فان دلالاته على الحكم ظنية بلا كلام فلم يرفع بالظن
 إلا ظني ثم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من المنقول عنه أو متواترة نقلت الينا تواترا فينبغي

امتناع النسخ بالآحاد فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذنا من التعليل والله أعلم
 (فصل في تعارض) أي فيما يصاد اليه لدفعه اذا وقع ظاهرا والتعارض تفاعل من عرض
 يعرض وهو التوردين معنيين مختلفين على محل واحد ، وحاصله أن يدل كل من الدليلين على جميع
 ما دل عليه الآخر وعلى بعضه (قوله نطقان) أي قولان ظنيان بأن نافي كل منهما الآخر كليا أو
 جزئيا (قوله فلا يخلو) أي حالها من أحد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساو بين في العموم
 بأن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متغايرة لما حل عليه
 الآخر وان أمكن الترجيح بأن وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الأصح لان فيه
 عملا بهما (قوله مثاله) أي المذكور من العامين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ)
 بترك نويته لضافته لما بعده إضافة بيانية أو من إضافة الأعم للأخص وبالتنوين على ابدال
 ما بعده منه (قوله قبل أن يستشهد) أي تطلب منه الشهادة (قوله حمل الأول الخ) هذا الخ
 عبر صحيح عندنا لعدم قبول شهادة المبادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعده
 ليدهي يستشهده فيشهد نعم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين
 به أن الحديثين الممثل بهما مرويان بالمعنى متفق على معناه أي بين أهل الحديث (قوله قرني)
 هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا يخفى ظهور
 السباق في دم القوم المذكورين فيثبت المطالب من الاشربة ولا يرد أن شهادة الزور أقبح
 وأغلظ لحل هذا على المصلحة (قوله يتوقف) أي وجوبها فيهما عن العمل في الورد عن الشارع

أنه لا ينسخ المتواتر بالآحاد
 وفي نسخة ولا يجوز نسخ
 الكتاب بالسنة أي
 بخلاف تخصيصه بها كما
 تقدم لان التخصيص
 أهون من النسخ (و يجوز
 نسخ المتواتر بالمتواتر
 ونسخ الآحاد بالآحاد
 والمتواتر ولا يجوز نسخ
 المتواتر) كالقرآن
 (بالآحاد) لانه دونه في
 القوة والراجح جواز
 ذلك لان محل النسخ هو
 الحكم والدلالة عليه
 بالمتواتر ظنية كالأحاد

(فصل في التعارض
 اذا تعارض نطقان فلا
 يخلو إما أن يكونا عامين
 أو خاصين أو أحدهما عاما
 والآخر خاصا أو كل واحد
 منهما عاما من وجه وخاصا
 من وجه فان كانا عامين
 فان أمكن الجمع بينهما
 يجمع) بحمل كل منهما
 على حال مثاله حديث شر
 الشهود الذي يشهد قبل
 أن يستشهد وحديث حبر
 الشهود الذي يشهد قبل
 أن يستشهد فحمل الأول
 على ما اذا كان من له
 الشهادة عالما بها والثاني

على ما اذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ الا أخبركم بخبر الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن
 يسأله والاول متفق على معناه في حديث خيركم قرني ثم الذين يلونهم الى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن
 يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ) أي أي أن يظهر مرجح أحدهما مثاله قوله تعالى
 أو ما ملكت أيمانكم وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين فالاول يجوز ذلك بملك اليمين والثاني يحرم ذلك فرجح التحريم

لانه أحوط (فان علم التاريخ) نسخ (المتقدم بالتأخر) كما في آيتي عدة الوفاة وآيتي المصبرة وقد تقدمت الاربع (وكذلك ان كانا خاصين) أي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه صلى الله عليه وسلم نوضاً وفضل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها وحديث انه نوضاً ورش الماء على قدميه وهما في التعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث فان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم (١٧) التاريخ يتوقف فيها الى ظهور

مرجح لاحدهما مثاله ما جاء أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الازار . رواه أبو داود وجاء انه قال اصنعوا كل شئ الا النكاح أي الوطء رواه مسلم ، ومن جلته الوطء فيما فوق الازار فتعارض فيه فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لانه الاصل في المنكوحه وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثها ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وان كان كل واحد منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) ان يمكن ذلك مثاله حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس

(قوله لانه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يخلص عن المحذور بقينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه . ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمها آية وتوقف في ذلك . لكن الفقهاء رجحوا التحريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الاصباح التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي وأما إن علم تقارنهما في الورد تخير الناظر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو الغرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساويا من كل وجه (قوله وضوء من لم يحدث) والمقصود التمثيل لامكان الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التجديد ويمكن تصحيحه بحمل الرش على الغسل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعلين على الخفين يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في التعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثاً كبيراً لم ينجب (قوله ولم يعلم التاريخ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولان أخر في الورد (قوله الى ظهور مرجح) فان تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه خبر بينهما (قوله مثاله) أي مثال عدم إمكان الجمع (قوله ما فوق الازار) أي من بدنها كبطنها وصدرها أي فيحل الاستمتاع بهذا كما (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر للإباحة (قوله ومن جلته) أي من جملة أفراد الوطء الوطء فيما فوق الازار فالحديث الأول يجوز وهذا بحرمة (قوله فتعارض فيه) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فتوقف عن العمل بواحد منهما الى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض واصالة الحل عند بعض (قوله لانه الأصل الخ) أي فيستصعب عند الشك في التحريم وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فان ما فوق الازار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الاجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الازار فان الأول بحرمة والثاني يجوز فرجح بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً وبعضهم كأبي حنيفة حله لانه الأصل في المنكوحه كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لخسة أوسق ولما دونها . والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الفلك ، وقوله العشر أي يجب اخراج عشر ما يحصل منه للفقراء فيقصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج مادونها عن حكمه (قوله عاماً من وجهه) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه (قوله إلا ما غلب) أي أوطعمه أولونه على نظيره من صفات الماء فالواو في الحديث بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على أن حتى ابتدائية والنصب بان مقدرة بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فان لم يكن تخصيص الخ) أي بان لم يندفع التعارض بينهما به احتياج في العمل بأحدهما فيما تعارض فيه الى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بأن انتقل عنه الى الكفر والمراد من الدين الاسلام ويمكن إرادة الأعم فيدخل فيه يهودي نصر أو بالعكس فانه لا يقبل منه إلا الاسلام (قوله فاقتلوه) أي

(٣ - ورفات) مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شئ الا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقلتين عام في التغير وغيره والثاني خاص في التغير عام في القلتين ومادونها مخصص عموم الازل بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتغير وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن مادون القلتين ينجس وان لم يتغير فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتياج الى الترجيح بينهما فيما تعارض فيه مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وحديث

الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام بالحربيات
والمرتدات فتعارض في المرتدة (١٨) هل تقتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على)

بعد استنباطه وحويا ان لم يقب (قوله والراجح أنها تقتل) أى عملا بالحديث الأول وترجيحا له
والقرينة على ذلك ان المقصود بالهسى حفظ حق الغائبين فحق الأول على عمومهم وخص الثاني
بالحربيات ونحصل أن المرتدة تقتل قياسا لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان
(قوله وأما الاجماع) يطلق في اللغة على معنيين أحدهما العزم والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح
اطلاقة على الواحد بخلاف الثاني لان الاتفاق لا يستند إلا لمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أى اصطلاحا
والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه
الامور أو بعضها الحادثة أى الخصلة التى من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها
(قوله العوام) هم غير العلماء وعلمه بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كاصبي
والمجربون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أى المنسوبة الى الشرع لأخذ حكمها منه
ولو بطريق القياس (قوله فيها) أى فى شأنها وبسببها أو عليها أى على حكمها وقد يبحث فى
كلامه بأنه يقتضى أنه ادا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما اذا كانوا ألفا وأجمعوا إلا
واحدا فاه لا يعتبر (قوله حجة) أى فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة فى حق
أحد من هذه الامة ، وقيل انه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أى باطل
والمعنى أنه لا يقع اجتماعهم على الباطل لاعتمادا ولا خطأ ففى الضلالة عن اجتماعهم مستلزم أنه حق
فيكون حجة ، وإضافة الامة اليه تشعر باخراج غيرهم عن هذا الحكم . والشرع أى ما جاء به
صلى الله عليه وسلم . وقوله رد بعصمة هذه الامة أى عن الاجتهاد على باطل أى دل على ذلك والمراد بها من
يحتاج باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أى على أهله والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ
به وامتناع مخالفته * واعلم أنه لا ينعقد اجماع إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط فى حجته)
أى فى كونه حجة ، وقوله انقراض العصر أى عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته فى
شرح جمع الجوامع ، وأجيب بمنع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على
أنه جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند سبويه أو نفس الجواب على اضمحار الفاء عند
الكوفيين أو على اضمحاشى (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أى فان خالف لم ينعقد اجماعهم على
هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أى لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك القول
والفعل) أى بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين
عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهرت أماره الرضا أو السخط منهم وخرج بقيد الانتشار وما بعده ما اذا
لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يمض الزمن المذكور فليس باجماع وما ظهرت أماره
الرضا فهو اجماع قطعا أو أماره السخط فليس باجماع قطعا (قوله ويسمى ذلك بالاجماع السكوتى)
واختيار البيضاوى أنه ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضى ونقله عن الشافعى ونقل أنه آخر
أقواله ، وأما استدلال الشافعى رضى الله عنه فى مسائل بالاجماع السكوتى فأجيب عنه بأن تلك
المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أى
وكذا قول الأكثر (قوله على غيره) أى لامن علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على
القول الجديد) هو ما ألفه الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه بمصر ومحلّه فيما يقال من قبل الرأى

حكم (الحادثة) فلا يعتبر
وفاق العوام لهم (ونعى
بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر
موافقة الاصوليين لهم
(واعنى بالحادثة الحادثة
الشرعية) لانها محل نظر
العلماء بخلاف اللغوية
مثلا فانما يجمع فيها علماء
اللغة (واجماع هذه الامة
حجة دون غيرها اقوله
صلى الله عليه وسلم لانجتماع أمى على
ضلالة) رواه الترمذى
وغیره (والشرع ورد
بعصمة هذه الامة) لهذا
الحديث ونحوه (والاجماع
حجة على العصر الثاني)
ومن بعده (وفى أى عصر
كان) من غير الصحابة
ومن بعدهم (ولا يشترط
فى حجته انقراض العصر)
بأن يموت أهله على
الصحيح لسكوت أهل
أدلة الحجية عنه وقيل
يشترط لجواز أن يطرأ
لبعضهم ما يخالف اجتهاده
فيرجع عنه وأجيب بأنه
لا يجوز له الرجوع باجماعهم
عليه (فان قلنا ان
انقراض العصر شرط
يعتبر) فى انعقاد الاجماع
(قول من ولد فى حياتهم
وتفقه وصار من أهل
الاجتهاد) ولهم على هذا

القول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذى أدى اجتهادهم اليه (والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم) وما
كان يقولوا بجواز شئ أو فعله فيدل فعلهم له على جوازه لعصمتهم كما تقدم (و بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول
أو الفعل وسكوت الباقيين عليه) ويسمى ذلك بالاجماع السكوتى (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد)

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل المرفوع كقول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الامام الشافعي رضي الله عنه لزيد بن ثابت في الفرائض ليس تقليد له بل للدليل قام عنده فوافق اجتهاده اجتهاده وهو معنى قول الرازي * لاسما وقد نحاها الشافعي * (قوله اهتديتم) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والالم يكن المقتدى به مهتديا (قوله وأجيب بضعفه) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجتماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من خالفه منهم (قوله وأما الأخبار) أي بيانها شرحا وحكما (قوله فالخبر) أي الذي هو مفرد الأخبار واختاره لأن التعريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد (قوله ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا) أي ذا صدق وذا كذب أو صادقا وكاذبا (قوله ومتواتر) مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحدا بعد واحد بفترة ومنه ثم أرسلنا رسلنا تترى (قوله فالمتواتر) بدأه على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد (قوله ما يوجب العلم) أي خبر من شأنه يوجب بنفسه إيجابا عاديا العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقولهم بنفسه ما يوجب بواسطه القرائن كخبر ملك أخبر بموت ولده مشرف على الموت وانضم إليه قرائن الصراخ وخروج المخدرات على حالة منكورة غير معتادة فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد (قوله وهو ان يرويه الخ) أي المتواتر وما يوجب العلم أي حاله ان يروي أو ذو أن يروي جماعة ولو فساقا وكفارا وأرقاء واناثا ولو صبيانا يميزين وأقل الجماعة المذكورة خمسة لا أربعة على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتياجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا (قوله وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبرون طبقة واحدة وأطبقتين فقط مع أنه لاشبهة أن ذلك من المتواتر وكأنه بنى الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أي في أول مراتبه وهو طبقته الأولى ناشئا عن مشاهدة أو سماع (قوله لاعتن اجتهاد) أي بجواز الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ (قوله أو سماع) أي وكأخباره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله يقدم العالم) أي فليس هذا من المتواتر بجواز الغلط فيه لأنه عن اجتهاد (قوله يوجب العمل) أي بمضمونه وهو الذي لم تبلغ رواته عدد المتواتر واحدا أو أكثر، وشرطه عدالة رواته فلا يجب العمل بخبر الفاسق والمجهول وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فأكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلزموا العمل به (قوله ما اتصل إسناده) الإسناد في اللغة ضم أحد الشئيين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال أسند فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتقين، والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام قال الحاكم المسند مارواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواته) واحدا كان أو أكثر من أي محل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قال في البيهقيونية * ومرسل منه الصحابي سقط * وسموا الساقط منه اثنان فأكثر على التوالي من أي موضع كان معضلا ولذا قال فيها * والمعضل الساقط منه اثنان * (قوله فان كان) أي المرسل (قوله غير الصحابة) بان كان المرسل به غير صحابي (قوله مجردا) أي متصفا بما يحل بعد التسه

فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) لاحتماله لهما من حيث أنه خبر كقولك قام زيد بحسب أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع بصدقه أو كذبه لأمر خارجي لآدائه . فالأول كخبر الله والثاني كقولك الضدان يجتمعان (والخبر ينقسم إلى آحاد ومتواتر فالمتواتر ما يوجب العلم وهو أن يرويه جماعة لا يقنع التواطؤ على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى أن ينتهي إلى الخبر عنه فيكون في الأصل عن مشاهدة أو سماع لاعتن اجتهاد) كالأخبار عن مشاهدة مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأخبار عن مجتهدي فيه كالأخبار الفلاسفة بقدم العالم (والآحاد) وهو مقابل المتواتر (وهو الذي يوجب العلم ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه وينقسم قسمين إلى مرسل ومسنود . فالمسنود ما اتصل إسناده) بأن صرح برواه كلهم (والمرسل ما لم يتصل إسناده) بأن أسقط بعض رواه (فان كان من

(الامراسيل سعيد بن المسيب) من التابعين رضى الله عنه أسقط الصحابي وعزاها للنبي ﷺ فهي حجة (فانها فتشت) أى
فقتس عنها (فوجدت مسانيد) (٢٠) أى رواها له (الصحابي) الذى أسقطه عن النبي ﷺ وهو فى الغالب

(قوله ابن المسيب) بفتح الياء وكسرها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعى وهو من لقي
الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فإنه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن
النبي) متعلق برواها أى والصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي
الذى رواها له (قوله أبو زوجته) أى لازوج بنته فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما
مراسيل الصحابة الخ) الحاصل أن المرسل لا يحتاج به الا اذا تأكد بقول صحابي أو قوله أو فتوى
أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة وكذا اذا أسنده غير المرسل وكذا اذا عرف من
حال الراوى الذى أرسله أنه لا يرسل إلا بمن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه
الشافعي رضى الله عنه وزاد بعضهم القياس وأن ينشر من غير نكير أو ينضم اليه عمل أهل
العصر به (قوله ثم يسقط الثانى) وهو الواسطة بينه وبين النبي ﷺ (قوله كلهم عدول) أى فلا
يبحث عن عدالتهم فى رواية ولا شهادة فيكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذكره وأما سماع
الصحابي من تابعي فنادر (قوله والعنفة) هى مصدر عن الحديث يعنفه اذا رواه بلفظ عن
فلان أى على حكمه وهو قبوله والعمل به (قوله لاني حكم المرسل) من رده وعدم العمل به
(قوله فى الظاهر) شرط أن يكون المعنف غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض المعنفين ببعضا وفى
اشتراط ثبوت اللقاء خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره
يسمعه) أى ولو من وراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثني الخ) أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا
أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكرنا فلان لافرق بين أن يأذن للسامع فى رواية المسموع
أو يمنعه عنها بنحو لا تروعنى أو رجعت عن أخبارك وهو كذلك نعم ان أسند المنع الى نحو خطأ
منه فيما حدث به أو شك فيه امتنعت الرواية عنه (قوله وان قرأ هو على الشيخ) أى من كتاب
أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول أخبرني) وان لم يقيده
بنحو قوله قراءة عليه أو بقرآتي عليه (قوله ولا يقول) أى لا يجوز له اصطلاحا أى لا ينبغي أن
يقول حدثني وقد استشهد بعضهم للفرقة بينهما بأنه لو قال لعبيده من أخبرني بكذا فهو حر
ولانية له فأخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثني كذا
فانه لا يعتق الا ان شافهه بالكلام (قوله وان أجازته) ولومع النازلة والاجازة معها أعلى مرتبة من
الاجازة المجردة منها وهى أنواع أعلاها اجازة الخاص نحو أجزت من عاصرني رواية جميع مروياتي
(قوله وأما القياس) أى الذى هو من أصول الفقه (قوله فهو رد الفرع الى الأصل) أى إلحاقه به
وهذا معناه اصطلاحا . وأما لغة فهو تقدير الشئ بأخر ليعلم المساواة بينهما تقول قدمت الثوب
بالنزع أى قدرته به * وأركانه أربعة الأصل والفرع وحكم الأصل وعلته حكم الأصل (قوله بعلته)
أى بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك فى الحكم (قوله تجمعهما) أى الأصل والفرع
أى تدل على اجتماعهما فى الحكم المعلوم للأصل (قوله كقياس الارز الخ) ويقول أيضا النبيذ
حرام كالخمر للأسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أى مقتضية اقتضاء تاما
لثبوت مثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا) أى فى نظر العقل وقوله تخلفه عنها بأن توجد هى
فى الفرع ولا يثبت هو له (قوله بأحد النظرين) أى ثبوت الحكم فى أحد النظرين أى الشيتين
المشاركين فى الأوصاف على ثبوتها فى النظر الآخر (قوله وهو) أى الاستدلال المذكور أى المراد

صهره أبو زوجته أبو
هريرة رضى الله عنه أما
مراسيل الصحابة بأن
يروى صحابي عن صحابي
عن النبي ﷺ ثم يسقط
الثانى فحجة لأن الصحابة
كلهم عدول (والعنفة)
بان يقال حدثنا فلان
عن فلان الى آخره
(فتدخل على الاسناد)
أى على حكمه فيكون
الحديث المروى بها فى
حكم المسند لاني حكم
المرسل لاتصال سنده فى
الظاهر (واذا قرأ الشيخ)
وغيره يسمعه (يجوز
لراوى أن يقول حدثني
لو أخبرني وان قرأ هو
على الشيخ فيقول
أخبرني ولا يقول حدثني)
لانه لم يحدثه ومنهم من
أجاز حدثني وعليه عرف
أهل الحديث لان القصد
الاعلام بالرواية عن
الشيخ (وان أجازته الشيخ
من غير رواية فيقول
أجازني وأخبرني اجازة
* وأما القياس فهو رد
الفرع الى الأصل بعلته
تجمعهما فى الحكم)
كقياس الأرز على البر
فى الرابا بجامع الطعم (وهو
ينقسم الى ثلاثة أقسام
الى قياس علة وقياس دلالة

وقياس شبه قياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم) بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها كقياس الضرب على
التأفيف للوالدين فى التحريم بعلته الايداء (وقياس الدلالة والاستدلال بأحد النظرين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على

الحكم ولا تكون موحية للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وحوث الزكاة فيه بجامع أنه مال نام و يجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقياس النسبه هو الفرع المررد بين أصليين فبلحق (٢١) بأكثرهما شهما) كما في العبد

إذا أنلف فانه مررد في الضمان بين الاسان الحر من حيث انه آدمي وبين الهيمه من حيث انه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل انه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاءه بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسباً للاصل) فيما يجمع به بينهما للحكم أي أن يجمع بينهما بمناسب للحكم (ومن شرط الاصل أن يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين) ليسكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الاصل بدليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معلولاتها فلا تنتقض لفظاً ولا معنى) فغنى انتقضت لفظاً بأن صدقت الأوصاف المعبر بها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بان وجد المعنى المعلل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الأول كأن يقال في القتل بالثقل انه قتل عمه عند ان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فبانتقض ذلك بقتل الولد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقال تجب

به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء نامة لثبوت الحكم للفرع بحيث يفتح عفاً تخلفه عنها بل تكون بحيث لا يفتح ذلك لقب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استتباح في نظر العقل حينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضعيف بيته بخلاف البالغ (قوله اذا أنلف) بالبناء للمفعول أي قتل (قوله من حيث انه آدمي) أي ومقتضى ذلك أن لا يزداد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شهما) فألحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها أرض مقدر من حر فان كان لها ذلك فالاولى أن يقول وهو بالهيمه أكثر شهما (قوله أي أن يجمع بينهما بمناسب) أي لا بد أن تكون علة مماثلة لعلة الاصل إما في عينها كقياس النبيذ على الخمر بجامع الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجنابة (قوله للحكم) متعلق بيجمع أي لأجل إثبات حكم الاصل للفرع وكأن وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق بعلة تجمعهما في الحكم عدم خصوصية ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتاً) أي يكون حكمه الذي يراد إثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الاثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة الالحاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الأحكام المعللة بها وانما جاع المعامل مع اتحاده في نفسه لتعدد تعدد محله (قوله فلا تنتقض) تفرع على الاطراد، وقوله لفظاً ولا معنى تمييزاً محمولاً على الفاعل ولقائل أن يقول لاحاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظاً للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله بل لواقترص على قوله فلا تنتقض لكفي وكأنه أراد الايضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الاول) أي الانتقاض لفظاً (قوله بالثقل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقبل مثله الحجر والحشب (قوله الوالد ولده) أي الأصل وان علا والفرع وان سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الأوصاف المعبر بها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الألفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضاً على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعلل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الاصل من حيث صحة الالحاق فيه سبب علة (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما اذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدونها أو وجد هو بدونها في صورة أوصور (قوله بمناسبته) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضى ارتباط بينهما واجتماعاً في الحصول (قوله لماذا كر) أي من مناسبته (قوله وأما الحظر والاباحة) أي فقد اختلف فيما هو الاصل فيها بعد البعثة (قوله فن الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله ان الأشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وغيرها (قوله الا ما أباحته الشريعة) أي دل على ناهيه وينبغي أن يراد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للمعصية والتعبد والكرهية

الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقل ينتقض ذلك وجوده في الخواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في النفي والاثبات) أي تابعا لها في ذلك ان وجدت وحد ان انتقض انتفي (والعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبته (والحكم هو المطلوب للعلة) لماذا كر (وأما الحظر والاباحة فن الناس من يقول ان الأشياء) بعد البعثة (على الحظر) أي على صفة هي الحظر (الاما أباحتها الشريعة

فإن لم يوجد في الشريعة ما يدل على الإباحة فيستمسك بالأصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بضده وهو أن الأصل في الأشياء بعد البعثة أنها على (الإباحة الإماحظرة الشرع) والصحيح التفصيل وهو أن المضار على التحريم والمنافع على الحل أما قبل البعثة فلا حكم يتعاق بأحد (٢٢) لانقاء الرسول الموصل اليه (ومعنى استصحاب الحال) الذي يحتاج به كما سيأتي

(أن يستصحب الأصل) أي العدم الأصلي (عند عدم الدليل الشرعي) بان لم يجده المجتهد بعد البحث الشديد عنه بقدر الطاقة كأن لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الحال أي العدم الأصلي وهو حجة جزما أما الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت أمر في الزمن الثاني لثبوت في الأول فحجة عندنا دون الحنفية فلا زكاة عندنا في عشرين دينارا ناقصة تروج رواج الكاملة بالاستصحاب (وأما الأدلة فيتقدم الجلي منها على الحنفية) وذلك كالأظهر والمؤول فيقدم اللفظ في المعنى الحقيقي على معناه المجازي (والموجب للعلم على الموجب للظن) وذلك كالتواتر والآحاد فيقدم الأول الآن يكون عاما فيخص الثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة (والنطق) من كتاب وسنة (على

قوله فيستمسك) بمعنى يتمسك فيه فالسبب للتأكيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيد وإيضاح لما قبلها **قوله** الإماحظرة الشرع) أي دل على أنه محظور أي حرام **قوله** المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم **قوله** أما قبل البعثة) أي تبليغ النبي ﷺ الشريعة إلى الخلق وهو الظاهر إذ ما بين وصولها إليه وقبل تبليغها كما قبل وصولها إليه **قوله** فلا حكم) أصليا أو فرعيا كما هو المنقول عن الأشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم إن مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في النار **قوله** الموصل إليه) أي الحكم ويلزم من انتقاء الرسول انتقاء ترتب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا معذبين أي ولا مذبذبين حتى نبعث رسولا **قوله** وهو حجة جزما) وفيه أن مبهم حكى الخلاف فيه للشارح وإنما لم يلتفت إليه لأن تعاريفهم تنافيه **قوله** المشهور) أي المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق ولثبوت في الزمن الأول أي وهو ما قبل ذلك الزمن **قوله** تروج الخ) أي بأن يرغب فيها بقيمة الكاملة **قوله** بالاستصحاب) أي لعدم وجوب الزكاة فيها في عهد ﷺ وسين الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الناظر يطلب الآن بحجة ماضية وأما عكس الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الأمر في الأول لثبوت في الثاني فاستصحاب مقلوب كأن يقال في المكيال الموجود الآن كان على عهده ﷺ باستصحاب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل الأصحاب به إلا في مسألة واحدة تركتها خوف الإطالة **قوله** (وأما الأدلة) أي ترتبها **قوله** فيتقدم الجلي الخ) أي عند اجتماعها وتنافي مدلولاتها **قوله** (على الحنفية) أي بالنسبة للآخر وان كان جليا في نفسه **قوله** (والمؤول) أي المحمول على معناه المرجوح من غير دليل **قوله** على معناه المجازي) أي وعلى مجموع المعنيين لأنه باعتبار ذلك ما دل عليه دليل انعكاس الأمر **قوله** (من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله بوصيكم الله في أولادكم الخ فإنه تخصص بقوله في الحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم **قوله** (والنطق) أي وتقدم النطق وهو قول الله وقول رسول الله ﷺ **قوله** (من كتاب وسنة) أي متواترة أو آحاد **قوله** (والقياس الجلي) وهو احتمال الفارق فيه ضعيفا كقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية وان احتمل الفرق بأن العمياء ترشد إلى المرعى الجيد فتسمن والعوراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العور مظنة الهزال لضعفه **قوله** (وذلك كقياس العلة الخ) يعني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موجبة للحكم الخق به ولو كان أكثر شبا بغيره أو كان له نظير على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة **قوله** (أي يعمل به) أي بأن يعتد **قوله** (ومن شرط المفتي) أي شرطه المحقق له أي الذي لا يكون صالحا للافتاء إلا به **قوله** (وهو المجتهد) أي المطلق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق **قوله** (خلافًا ومذهبا) هما منصوبان على نزع الخافض والتقدير من مخالف مذهب إمامه ومذهب لامامه **قوله** (أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي الفقه **قوله** (وقواعده الخ) هو بدل مما قبله والمراد أنه عالم بجملة يتمسك من العلم بها من استخراج ما يرد عليه إذ لا يتصور العلم بجميعها

القياس) إلا أن يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (والقياس الجلي على الحنفية) وذلك كقياس العلة لاهلها على قياس الشبه (فإن وجد في النطق) من كتاب أو سنة (ما يغير الأول) أي العدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالنطق (والا) أي وان لم يوجد ذلك (فيستصحب الحال) أي العدم الأصلي أي يعمل به (ومن شرط المفتي) وهو المجتهد (أن يكون عالما بالفقه أصلا وفرعا خلافا ومذهبا) أي بمسائل الفقه وقواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف

ليذهب الى قول منه ولا يخالفه بان يحدث قولاً آخر لاستلزام اتفاق من قبله بعدم ذهابهم اليه على فيه (ان يكون كامل الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج اليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال (٢٣) الراويين للاخبار ليأخذ برواية

المقبول منهم دون المخرج (ونفسير الآيات الواردة في الأحكام والاخبار الواردة فيها) ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه وما ذكره من قوله عارفاً الخ من جهة أدلة الاجتهاد ومنها معرفته بقواعد الأصول وغير ذلك (ومن شرط المستفتى أن يكون من أهل التقليد فيقلد المفتي في الفتيا) فان لم يكن الشخص من أهل التقليد بأن كان من أهل الاجتهاد فليس له أن يستفتى كما قال (وليس للعالم) أي المجتهد (أن يقلد) لتسكنه من الاجتهاد (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) يذكرها (فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ) فيما ذكره من الأحكام (يسمى تقليداً، ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم مأخذه في ذلك (فان قلنا ان النبي ﷺ كان يقول بالقياس) بأن يجتهد (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليداً) لاحتمال أن يكون عن اجتهاد. وان قلنا انه

لانها لا تنتهي بتوارد الأزمان (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله بأن لا يخرج عنه (قوله كامل الآلة) المراد أن تكون آلات الاجتهاد بكاملها حاصله عنده ولا يشترط أن يبلغ في النحو والفقهاء الدرجة العليا بل يكفي بلوغه فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج اليه منها في استنباط الأحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع الى أهل الحديث كالامام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح (قوله بقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة مواقع الاجتماع بحيث يعرف أن ما أدى اليه اجتهاده ليس مخالفاً للاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبشرط التواتر والصحيح والضعيف (قوله ومن شرط المستفتى) أي من يطلب الفتيا من غيره ويسوغ له العمل شيئاً غيره (قوله من أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد قدر على الترجيح أولاً لكنه لم يبلغ منصب الاجتهاد (قوله فيقلد المفتي الخ) أي العدل المعالم أهليته وعدالته أو مظنونهما وكذا غير العدل اذا علم بالقرائن صدقه أو اعتقده فيما يظهر، وحكي في جمع الجوامع قولاً بجواز افتاء المقلد وان لم يقدر على الترجيح لأنه ناقل لما يقضى به عن إمامه وان لم يصرح بنقله منه. قال الشارح في شرحه وهذا الواقع في الأعصار المتأخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وان كان قاضياً وان كان غيره أعلم منه وان ضاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه لتسكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع امكانه الى بدله (قوله قبول قول القائل) أي اعتقاده مع العمل به أولاً ومنه قبول العامي قول المفتي والقاضي قول الشهود وقبول خبر الواحد وخرج بقوله بلا حجة ما اذا ذكرها للأهل للاخذ منها والافسكهم ذكرها، والمراد بالقول الرأي والاعتقاد وهو مجاز مشهور يدخل الحدود فدخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الخير من غير أن تعرف دليله (قوله بأن يجتهد) تفسير للراد من القياس ويؤيده تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله فان قلنا الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب انه لا يخطئ فيه تنزيها لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد (قوله ان هو) أي ما المنطوق له ﷺ الا وحى فهو يدل على أن جميع ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الوحي والحق أنه ﷺ يجتهد ومعنى الآية حينئذ وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن الا وحى يوحى (قوله بذل الوسع) أي المتدور أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بلوغ الغرض أي لأجل الوصول اليه وقوله المقصود صفة كاشفة للغرض وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك الغرض لذلك البذل (قوله ان كان كامل الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السابقين كهو في ذلك وانما اقتصر المصنف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلا يسقط قوله ان كان كامل الآلة لسكان أولى اه من الحاشية (قوله فأصاب) بأن وافق ما أداه اجتهاده اليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أجزان) أي نصيبان من الثواب يعلمهما الله كية وكيفية (قوله واصابته) اعترض بأن الاصابة ليست من صنعه فكيف يثاب عليها، وأجاب السبكي بأنه قد يثاب على ما ليس من صنعه اذا كان من آثار صنعه ثم يجوز أن يكون الأجر الثاني على كونه سن سنة يقتدى بها من يتبعه (قوله فله أجر واحد) ولا إثم عليه بسبب خطئه إلا ان قصر في اجتهاده بأن لم يبذل وسعه فلا أجر وهو آثم

لا يجتهد وانما يقول عن وحى وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليداً لاستناده الى الوحي (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض) المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد ان كان كامل الآلة في الاجتهاد) كما تقدم (فان اجتهد في الفروع فأصاب فله أجزان) على اجتهاده واصابته (وان اجتهد فيها وأخطأ فله أجر) واحد على اجتهاده وسيأتي دليل ذلك

(قوله ومنهم) أى الأصوليين كالأشعري والباقلاني (قوله مصيب) وعليه فالظاهر أن له أجرين (قوله الكلامية) أى المنسوبة الى الفن المسمى بالكلام (قوله أى العقائد) أى المعتقدات أى المطلوب اعتقادها (قوله بالتثليث) أى كون الآلهة : ثلاثة الله والمسيح ومريم بشهادة قوله أنت قلت للناس اتخذوني وأبى إلهين من دون الله (قوله النور والظلمة) يعنى أنهما قديمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد فى الآخرة) أى عود الجسم بأن يبعث الله الموتى من القبور ويرد الروح اليها وفى الحديث يحشر الناس عراة غرلا ثم يزداد فى أجساد أهل الجنة لتتوفر عليهم اللذات وفى أجساد أهل النار تغليظا للعقوبات ، وورد أن سن الكافر كأحد (قوله والملحدين) من الالحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وخلقه) هو بالنصب عطفًا على صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضا أى وفى نفهم غير ذلك مما أثبتته أصل كككون ارتكاب الكبيرة لا يزال الإيمان فان المعتزلة نفوا ذلك وقالوا بل يزيله بمعنى أنه واسطة بين الإيمان والكفر (قوله ودليل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد فى الفروع مصيبا) بل قد وقد كما علم مما تقدم (قوله وأصاب) أى باجتهاده بأن آذاه الى ما هو الحكم فى الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا يبعد أن يؤثر على الحكم أيضا وعلى قصد الحكم بالحق ، وفى رواية الحاكم اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وان أصاب فله عشرة أجور ، ولا منافاة لأن الأخبار بالقليل لا ينفي الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها أو ان الأجرين يساويان العشرة (قوله خطأ المجتهد) أى حكم بخطئه وبدأ بشق الخطأ فى بيان وجه الدلالة عكس الواقع فى الحديث اهتماما به فانه مثبت للمطلوب بل هو محل النزاع لا غير (قوله رواه الشيخان) أى البخارى ومسلم الا أن هذا اللفظ ليس لفظ البخارى وإنما لفظ البخارى ما ذكره بقوله اذا اجتهد الحاكم الخ وظاهره أنه لو لم يكن حاكما لا يحصل له الأجران وليس مرادا حينئذ المراد بالحاكم مثبت الحكم والمراد من قوله حكم أثبت الحكم * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

(يقول الفقير اليه تعالى ابراهيم بن حسن الانبائى خادماً العلم ورئيس لجنة التصحيح

بمطبعة الشيخ الوقور مصطفى البانى الحلبي وأولاده بمصر المحروسة)

سبحان من نزهه عن أن يحيط أحد بشيء من علمه الا بما شاء * وقصرت دون الوقوف على حقيقة معانى حكم تنزيله همم الأذكياء * وأصلى وأسلم على أصل الكائنات * بخصوص بجوامع الكلام المؤيد بالحجج الواضحات * سيدنا محمد وآله الغفرين من بحار أنوار سنته * وأصحابه المستضيين بمصباح شريعته * و بعد فقد تم طبع متن الورقات فى أصول الدين لامام الحرمين ومفتى الثقلين إمام المحققين وقدرة العلماء العاملين ، مدبجا بشرح المحلى جلال الدين مزدانا بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ أحمد الدمياطى نور الله أضرحتهم وصب على أجدانهم صيب رحمة آمين وذلك بالمطبعة المذكورة أعلاه الثابت محل ادارتها بمرابى رقم ١٢ بشارع التبليطه بجوار الأزهر اشريف وكان تمام طبعها الفائق وتمسيق شكلها الرائق أوائل شهر محرم الحرام افتتاح عام ١٣٤٢ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التعجبة آمين



(ومنهم من قال كل مجتهد فى الفروع مصيب) بناء على ان حكم الله فى حقه وحق مقلده ما أدى اليه اجتهاده (ولا يجوز أن يقال كل مجتهد فى الاصول الكلامية) أى العقائد (مصيب لان ذلك يؤدى الى تصويب أهل الضلالة من النصارى) فى قولهم بالتثليث (والمجوس) فى قولهم بالاصلين للعالم النور والظلمة (والكفار) فى تفهيم التوحيد وبعثة رسل والمعاد فى الآخرة (والملاحدين) فى تفهيم صفاته تعالى كالكلام وخلقه أفعال العباد وكونه مرتباً فى الآخرة وغير ذلك (ودليل من قال ليس كل مجتهد فى الفروع مصيبا قوله ^{صلى الله عليه وسلم} من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد ، وجه الدليل أن النسب ^{صلى الله عليه وسلم} خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى) والحديث رواه الشيخان ولفظ البخارى اذا اجتهد الحاكم فخطأ فاصاب فله أجران واذا حكم فأخطأ فله أجر والله أعلم .

349.297:D58hA:c.1

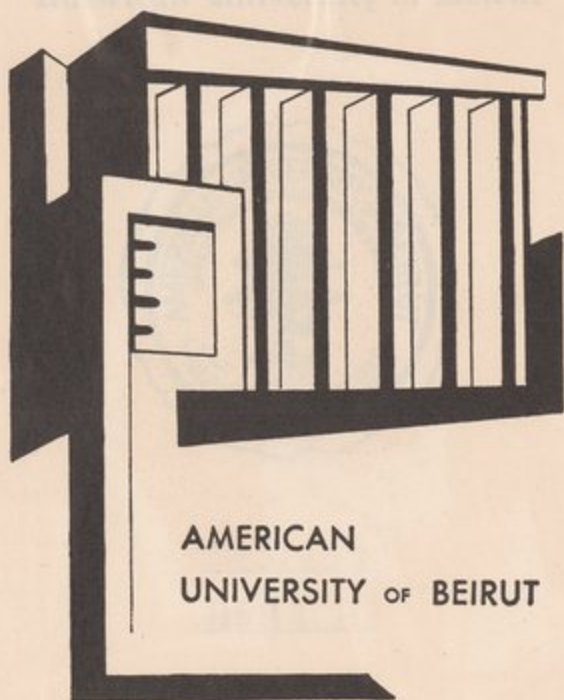
الدمياطى، شهاب الدين احمد بن محمد
حاشية... على شرح الورقات للمحلى و

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019694

American University of Beirut



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

349.297
D58hA
C.1